



وزارة التربية والتعليم العالي

الإدارة العامة للتخطيط

# 2010

## انجازات وزارة التربية والتعليم للعام 2010 (الواقع، التطلعات، التحديات)

مقدم للجنة إعداد التقارير الحكومية

يناير 2011

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# المحتويات

## الصفحة

## الموضوع

4	..... المقدمة
5	..... المحور الأول - إنجازات وزارة التربية والتعليم
15	..... المحور الثاني- ملامح الخطة الاستراتيجية والتطلعات المستقبلية
17	..... المحور الثالث- التحديات والاحتياجات

## مُقَدِّمَةٌ

يعتبر قطاع التعليم من أكبر قطاعات الخدمات التي تديرها الحكومة الفلسطينية ممثلة بوزارة التربية والتعليم العالي، وتحمل الوزارة مسؤولية إدارة وتمويل المدارس الحكومية التي تمثل 58.1% من إجمالي مدارس قطاع غزة، وتشرف على المدارس التي يديرها القطاع الخاص التي تمثل 6.8% من إجمالي المدارس، ومن الناحية الأخرى تشرف وكالة الغوث الدولية (الأونروا) على نسبة 35.1% من مجموع المدارس، في حين يشرف القطاع الخاص على معظم رياض الأطفال.

ويتكون النظام التعليمي الذي تشرف عليه وزارة التربية والتعليم من مرحلتين هما: مرحلة التعليم قبل المدرسي ومرحلة التعليم المدرسي، أما مرحلة التعليم قبل المدرسي (رياض الأطفال) فتستمر لمدة سنتين (بستان، تمهيدي) وتلبي احتياجات الأطفال في الفئة العمرية (4-5) سنوات، وتشرف وزارة التربية والتعليم العالي إشرافاً غير مباشر على هذا النوع من التعليم عن طريق منح التراخيص اللازمة لرياض الأطفال وفق مواصفات محددة تشترط توافرها للحصول على ترخيص المزاولة، بالإضافة إلى توفر بعض الشروط المتعلقة بالكادر البشري الذي يدير التعليم قبل المدرسي ونوعية المناهج والبرامج المقررة.

أما فيما يتعلق بمرحلة التعليم المدرسي فإن مدة التعليم فيه اثنتا عشرة سنة دراسية تبدأ من الصف الأول الأساسي وتنتهي بالصف الثاني عشر، ويقسم التعليم المدرسي (التعليم العام) إلى قسمين:

- أ- مرحلة التعليم الأساسي (الإلزامي) وتشمل الصفوف (1-10) وتقسّم هذه المرحلة إلى قسمين الأول: المرحلة الأساسية الدنيا (التهيئة) وتشمل الصفوف الأساسية (1-4) والمرحلة الأساسية العليا (التمكين) وتشمل الصفوف (5-10).
  - ب- مرحلة التعليم الثانوي (الانطلاق) وتتكون من التعليم الأكاديمي وتشمل الصفوف (11-12)، والتعليم المهني ويشمل الصفوف (11-12). وتتراوح أعمار الطلبة في هذه المرحلة ما بين (16-17) سنة.
- وهناك أنواع أخرى من التعليم تقدمه الوزارة بالإضافة إلى التعليم الرسمي وهي:

1. محو الأمية وتعليم الكبار: وهذا النوع من التعليم للأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن (15) سنة والذين لم يلتحقوا بالتعليم مطلقاً أو التحقوا لفترات قصيرة أقل من أربع سنوات ولم يتقنوا القراءة والكتابة.
2. التعليم الخاص: ويقدم لذوي الاحتياجات الخاصة مثل الموهوبين أو المعاقين أو الذين يحتاجون إلى رعاية خاصة وقد تم دمج التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة بالتعليم الرسمي في مشروع التعليم الجامع.

وتنتشر مديريات التربية والتعليم في مختلف أرجاء الوطن في المحافظات المختلفة وعددها حالياً (19) مديرية، منها (13) مديرية في الضفة الغربية و(6) مديريات في قطاع غزة ويرأس كل مديرية مدير تربية يساعده نائبان أحدهما إداري والأخر فني. ولا يوجد حدود إدارية رسمية لكل مديرية إنما تتكون من حدود تربوية تفصل بين المديريات. ويوجد في كل مديرية (17) قسماً متخصصاً، وتتمتع كل مديرية باستقلالية نسبية، حيث تم تفويض الصلاحية لها في إدارة شؤونها الداخلية والإشراف المباشر على المدارس التابعة لها، وفي إدارة العلاقة مع المجتمع المحلي، وتتسع هذه الصلاحية تدريجياً انسجاماً مع توجه الوزارة في تدعيم اللامركزية في الإدارة التربوية.

## المحور الأول- إنجازات وزارة التربية والتعليم:

سيتم عرض إنجازات وزارة التربية والتعليم بشكل أساسي على تصنيف الإنجازات حسب مجالات العمل على النحو

التالي:

### أولاً- تحقيق تقدم نوعي في المؤشرات العامة لقطاع التعليم العام:

- تم خلال السنتين الأخيرتين تحقيق ارتفاع ملحوظ في معدلات التحاق الطلبة في مراحل التعليم المختلفة في قطاع غزة، وذلك على الرغم من الأوضاع الصعبة التي يعيشها القطاع، والجدول التالي يوضح معدلات الالتحاق الإجمالية في قطاع غزة خلال السنوات الخمس الأخيرة:

جدول (1) معدل الالتحاق الاجمالي في قطاع غزة خلال السنوات الخمس الأخيرة

العام الدراسي					الجنس	المؤشر
2010/2011	2009/2010	2008/2009	2007/2008	2006/2007		
94.6%	93.9%	93.0%	93.5%	94.4%	ذكور	معدل الالتحاق في المرحلة الأساسية
95.1%	94.3%	93.2%	93.8%	95.0%	إناث	
80.1%	79.0%	78.4%	78.0%	79.7%	ذكور	معدل الالتحاق في المرحلة الثانوية
91.3%	89.6%	89.2%	88.9%	90.5%	إناث	

ملاحظة: تم الاعتماد على بيانات وزارة الداخلية حول أعداد السكان بحسب أعمارهم بدلاً من إسقاطات السكان لعدم توفرها في مركز الإحصاء الفلسطيني.

- تم تغطية جزء كبير من العجز في المراكز التعليمية والإدارية، فقد ارتفع عدد المراكز التعليمية في قطاع غزة خلال الفترة من 2005 إلى 2010 بنسبة بلغت حوالي 34%، أما المراكز الإدارية فقد ارتفعت في الفترة نفسها بنسبة بلغت 57%، ويعود قدر كبير من تلك الزيادة لاستحداث مديرية جديدة، واستحداث منصب نائب مدير مدرسة وأمين مكتبة، أما على صعيد مراكز المستخدمين فقد ارتفعت بنسبة 38% ويعود ذلك الى زيادة عدد المرشدين من خلال خطة الوزارة لخفض حصة المرشد من الطلبة، وارتفعت مراكز الفنيين والأذنة بنسبة بلغت 94% بسبب استحداث دائرة الخدمات التي تضم أكثر من 600 حارس (وظيفة مستحدثة).

جدول (2) المراكز التعليمية والإدارية خلال الأعوام 2009 - 2011

2010/2011			2009/2010			طبيعة العمل
مجموع	أنثى	ذكر	مجموع	أنثى	ذكر	
1272	628	644	1144	553	591	إداري
9900	5154	4746	9713	5112	4601	معلم
348	191	157	220	102	118	فني*
705	30	675	343	27	316	مستخدم**
936	218	718	900	213	687	أذن
13161	6203	6940	12319	6007	6312	الإجمالي

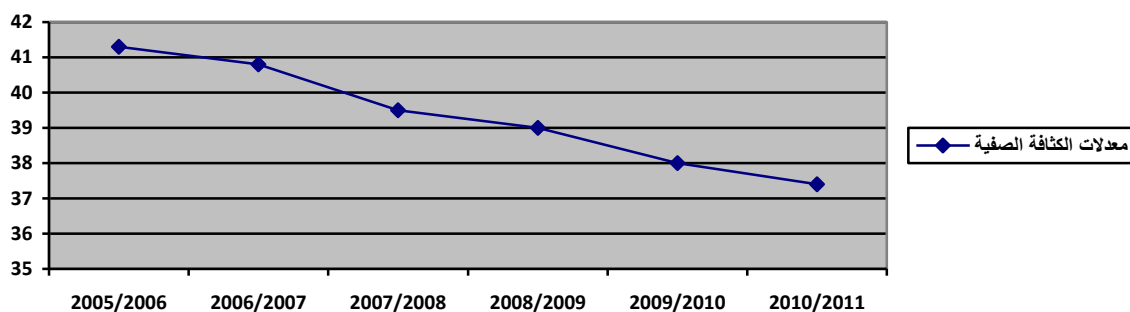
(\*) الفنيون: (مرشد، طبيب، ممرض، فني مختبر)

(\*\*) المستخدمون: (حارس، عامل، سائق، أخرى)

- انخفضت نسبة الطلبة لكل معلم من 26.1 طالباً/معلماً في العام 2000/1999 إلى 23.5 طالباً/معلم في العام 2011/2010 أي طراً تحسن ملحوظ على أعداد الطلبة لكل معلم.
- تم تسجيل مؤشرات نوعية في التحصيل الدراسي للطلبة بصفة عامة، وفي مادتي اللغة العربية والرياضيات بصفة خاصة، فبعد أن أظهرت نتائج السنوات السابقة انخفاضاً في التحصيل الدراسي، بدأ هذا التحصيل يتعافى، حيث أظهرت نتائج الاختبارات الموحدة والوطنية ارتفاعاً في مؤشرات التحصيل بنسب تراوحت ما بين 3% - 10%، كما أظهرت نتائج الثانوية العامة العام الماضي تحسناً ملحوظاً بنسبة (3%) عن العام السابق، وعلى الرغم من ذلك فإن المؤشرات الحالية لم ترقَ إلى المستوى المأمول، وفي حقيقة الأمر أن الأدوات المعتمدة لقياس مؤشرات التحصيل بحاجة إلى تطوير وتقنين قبل الاعتماد عليها في قياس توجهات التحصيل الدراسي.
- سجلت أعداد الإناث العاملات في قطاع التعليم رقماً قياسياً خلال العام الحالي والعام الماضي، حيث بلغت نسبة المعلمات (52%) من إجمالي عدد المعلمين، بينما بلغت نسبة المعلمين (48%) ويعود هذا الارتفاع إلى السياسة التي انتهجتها الوزارة لتأنيث مدارس الإناث والمدارس المختلطة.
- انخفضت معدلات الكثافة الصفية في المدارس الحكومية من (41.3) طالب/شعبة في العام 2006/2005 إلى (37.4) طالباً/شعبة في العام 2011/2010.
- انخفض معدل حجم المدرسة الحكومية من (684.4) طالب/مدرسة في العام 2006/2005 إلى (592.9) طالب/مدرسة في العام 2011/2010.

جدول (3): تطور أعداد المدارس الحكومية ومعدلات الكثافة الصفية خلال الفترة 2006/2005 – 2010/2009

المدارس الحكومية		عدد المدارس	عدد الطلبة	العام الدراسي
معدل حجم المدرسة	معدل الكثافة الصفية			
684.4	41.3	343	234751	2006/2005
682.5	40.8	353	240933	2007/2006
649.2	39.5	370	240199	2008/2007
629.1	39.0	383	240953	2009/2008
606.4	38.0	387	234667	2010/2009
592.9	37.4	394	233013	2011/2010



## ثانياً - تطوير وصيانة الأبنية المدرسية:

ارتفع عدد الأبنية المدرسية الحكومية من 167 مبنى في العام 2002/2001 إلى 225 مبنى في العام 2007/2006 ، وبفعل الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة توقفت عملية بناء المدارس من العام 2006 حتى العام 2010، ثم ارتفع عدد الأبنية المدرسية من 225 مبنى في العام 2007/2006 إلى 235 مبنى في العام 2011/2010 علماً بأن الزيادة في أعداد المباني حتى العام 2009 كانت ناتجة عن قسمة مبنى موجود إلى مبنيين.

جدول (4): تطور أعداد الأبنية في المدارس الحكومية في محافظات غزة

متوسط عدد المدارس في المبنى الواحد	نسبة عدد الأبنية إلى عدد المدارس %	الزيادة السنوية في عدد المدارس	عدد المدارس			نسبة الزيادة في عدد الأبنية %	عدد الأبنية	العام الدراسي
			المجموع	ثانوية	أساسية			
1.50	66.53%	8.19%	251	70	181	5.03%	167	2002/2001
1.53	65.25%	12.35%	282	89	193	10.18%	184	2003/2002
1.54	64.80%	7.80%	304	102	202	7.07%	197	2004/2003
1.54	64.89%	4.93%	319	110	209	5.08%	207	2005/2004
1.57	63.85%	7.52%	343	115	228	5.80%	219	2006/2005
1.57	63.74%	2.92%	353	122	231	2.74%	225	2007/2006
1.63	61.35%	4.82%	370	117	253	0.89%	*227	2008/2007
1.67	60.05%	3.51%	383	124	259	1.32%	*230	2009/2008
1.68	59.43%	1.04%	387	132	255	0.00%	230	2010/2009
1.68	59.64%	1.81%	394	136	258	2.17%	235	2011/2010

(\* الزيادة في أعداد المباني ناتجة عن قسمة مبنى موجود إلى مبنيين مدرسين، وليست ناتجة عن بناء مدارس مباني جديدة، حيث لم يتم بناء أي مبنى جديد من 2006 - 2009 بسبب الحصار.

وقد عانت الوزارة خلال العام 2010 من رفض بعض المانحين تمويل بناء المدارس إذا كانت مواد البناء قد دخلت عبر الأنفاق، ومما فاقم الوضع تضرر (179) مدرسة خلال الحرب الأخيرة، مما وضع الوزارة في مأزق شديد، إلا أن الوزارة بحمد الله، استطاعت منذ نهاية الحرب حتى الآن تحقيق إنجازات عظيمة في مجال الأبنية المدرسية، ويمكن تلخيص تلك الإنجازات في النقاط التالية:

- بناء مدرستين جديدتين (مدرسة غازي الشوا في شمال غزة، ومدرسة غسان كنفاني في مديرية رفح) لأول مرة منذ 5 سنوات، وقد تم افتتاحهما العام الحالي.
- استكمال بناء مدرستين كان البناء بهما متوقفاً بسبب الحصار (مدرسة الشوكة في رفح، ومدرسة عبد الرؤوف الشريف في شرق غزة).
- طرح عطاءات لبناء 4 مدارس جديدة.
- التأهيل الكامل لـ (22) مدرسة ضمن مشروع الإغاثة الإسلامية.
- إنشاء 172 غرفة صفية جديدة في مختلف المديريات.
- صيانة 175 مبنى مدرسي ما بين صيانة خفيفة ومتوسطة، نفذ منه 80% والباقي تحت التنفيذ.
- إنشاء 12 دورة صحية جديدة (144 عين)، وصيانة 86 دورة صحية في مختلف المديريات.

- تصليح شبكات الصرف الصحي في 15 مدرسة.
- تم طرح مجموعة عطاءات لإنشاء دورات صحية جديدة وصيانة (30) دورة بالكامل، وتأهيل مرافق (23) مدرسة، كما تم طرح عطاءات لإضافة فصول دراسية في عدة مدارس.
- استطاعت الوزارة توفير 23 قطعة أرض (115 دونماً) لبناء مدارس في مناطق مختلفة من محافظات غزة، وذلك من خلال التنسيق المستمر مع وزارة التخطيط وسلطة الأراضي ووزارة الحكم المحلي والبلديات.

### ثالثاً - تطوير النظم الإلكترونية لإدارة التربية والتعليم الإلكتروني:

حققت الوزارة نقلة نوعية في هذا المجال، حيث أصبحت الأنظمة الإلكترونية لإدارة البيانات والمعلومات التربوية جزءاً أساسياً من كينونة النظام التربوي، وتكفي الإشارة أن منظمة اليونسيف ولأول مرة منذ عام 1994م وافقت على تمويل التدريب والإمداد ببعض التجهيزات لبرنامج نظام إدارة المعلومات المدرسية (SMIS) كبديل عن النظام المعمول به في رام الله بعد أن لاحظت التقدم الهائل في مجال الإدارة الإلكترونية الذي تم تحقيقه في غزة، بل وحثت الوزارة في رام الله على السير نحو تطبيق النظام المعمول به في غزة، علماً بأن عمر مشروع الإدارة الإلكترونية المعمول به في الضفة يبلغ 14 عاماً، في حين أن عمر المشروع المعمول به في غزة يبلغ عاماً ونصف فقط، كما تجدر الإشارة إلى أن تكلفة النظام المعمول به في الضفة بلغت (\$550000) في حين أن النظام المطبق في غزة صمم بجهود ذاتية من مبرمجي الوزارة وبدون تكلفة مادية، ومن ناحية أخرى فإن النظام طبق على جميع المدارس الحكومية والخاصة في قطاع غزة دون استثناء إضافة إلى المديرية ومقر الوزارة، في حين أن النظام المعمول به في الضفة مطبق على 10% من المدارس الحكومية، وتم استبداله مؤخراً بنظام مكتبي (Desk top Application)، وسنستعرض فيما يلي أهم الأنظمة الفرعية المنطوية تحت النظام الشامل لإدارة المعلومات المدرسية، بالإضافة لبعض الإنجازات المتعلقة بتطوير النظم الإلكترونية للإدارة التربوية والتعليم الإلكتروني:

- تطبيق نظام داخلي للمراسلات من خلال بريد إلكتروني داخلي، حيث تم توفير 90% من المعاملات الورقية.
- تطبيق نظام كامل لإدارة شؤون الموظفين الإدارية (15000 موظف) حيث يتم تحديثه باستمرار.
- تطبيق نظام كامل لإدارة شؤون المدرسة يتضمن بيانات الطلبة ودرجاتهم وكافة المعلومات المتعلقة بالمدرسة.
- تطبيق نظام كامل لإدارة التدريب التربوي يتضمن كافة البيانات حول المدرب والمتدربين والدورة التدريبية، كما ويتم تقييم مخرجات التدريب من خلال هذا النظام.
- تطبيق نظام كامل لإدارة التخطيط المدرسي يتضمن البيانات المتعلقة بالتشكيلات المدرسية والمباني المدرسية كافة.
- تطبيق نظام كامل لإدارة القياس والتقويم والامتحانات (الشهرية، النصفية، النهائية، الموحدة، الثانوية العامة)، كما يتضمن استخراج الشهادات المدرسية وكشوف الدرجات.
- تطبيق نظام كامل لإدارة الشؤون المالية في الوزارة.
- تطبيق نظام كامل لإدارة التدريب الميداني لطلبة الجامعات والكليات في المدارس والمؤسسات الحكومية.
- تطبيق نظام كامل لتنظيم الزيارات الميدانية للمدارس والمديرية.
- تطبيق نظام نظم المعلومات الجغرافية GIS وإسقاط إحداثيات المدارس الحكومية والخاصة والتابعة لوكالة الغوث عليه، وربطه بقواعد بيانات الوزارة وسلطة الأراضي.
- تجهيز غرف السيرفرات، والبدء في تجهيز نظام Ticket System لإدارة عملية الدعم الفني بشكل محوسب وموثق، بالإضافة إلى تجهيز Database Server خاص بالوزارة في مركز الحاسوب الحكومي مع إدارة كاملة له من داخل



الوزارة، وذلك لصالح تطوير الخدمات الإلكترونية، وتجهيز سيرفر ونقله إلى مركز الحاسوب الحكومي Replica Server وذلك لجعل الخدمة الإلكترونية والبريد الإلكتروني أكثر ثباتاً وأماناً.

- تطوير 47 مكتبة مدرسية جديدة من خلال توفير الكتب والرفوف والأثاث وأجهزة LCD وحواسيب محمولة في بعض تلك المدارس.
- تطوير 12 مختبراً علمياً جديداً وتزويدها بالأدوات المخبرية والأثاث اللازم.
- تجهيز 7 غرف مصادر جديدة في المديرية الست.

#### رابعاً - تطوير التخطيط وقواعد البيانات:

يمكن إجمال الإنجازات في هذا المجال في النقاط التالية:

- تطوير خطة متوسطة المدى (2011-2012) اعتمدت على تحليل سليم ومنهجي للواقع التربوي وتضمنت أهدافاً مرحلية قابلة للتحقيق انبثقت من ثلاثة محاور (الالتحاق، النوعية، الإدارة)، كما تم تطوير نظام دقيق للمتابعة والتقييم.
- إعداد خطة تهيئة للاستجابة للطوارئ، تضمنت الدروس المستفادة من التجارب السابقة، والسيناريوهات (7 سيناريوهات)، وتوزيع المهام والمسؤوليات، كما تم تشكيل فرق للطوارئ مركزية وفرعية.
- مركز قواعد البيانات في الإدارة العامة للتخطيط واعتبارها المصدر الوحيد للمعلومات المتعلقة بالواقع التعليمي.
- إعداد برامج خطة التنمية في القطاع التعليمي بميزانية وصلت إلى (77 مليون دولار).
- نشر تقارير دورية حول إحصائيات التعليم من خلال إصدار الكتب والمطويات، ونشر إمكانية الاستعلام عن قواعد البيانات في موقع الوزارة.
- تطوير أدوات لجمع البيانات (استمارات مسحية) وإدخال بياناتها في برامج مخصصة لذلك.

#### خامساً - توفير الكتب المدرسية:

ما زال توفير الكتب المدرسية يحتل في عمل الوزارة جانباً مهماً، وتعمل الوزارة على تزويد رزمة من الكتب المقررة حسب الصف لكل طالب من الصف الأول الأساسي إلى الثاني الثانوي بكافة فروع الأكاديمية والمهنية بالإضافة إلى كتب محو الأمية وتعليم الكبار، وأدلة المعلمين، وكتب المكفوفين المطبوعة على طريقة بريل، والوزارة تنجح في كل عام في تخطي المشكلات الكثيرة وتوفير الكتب في الوقت المناسب.

ووفقاً لسياسة الوزارة بالزامية ومجانبة التعليم الفلسطيني، توزع الكتب المدرسية على طلبة المدارس الحكومية ووكالة الغوث الدولية مجاناً للصفوف (1-12) ويتراوح عدد عناوين الكتب المدرسية التي تطبع سنوياً ما بين (200-250) عنواناً وذلك وفقاً للاحتياجات السنوية، كما يتم طباعة ما يقارب (6-7) مليون نسخة سنوياً.

ولقد بلغ عدد عناوين الكتب الجاري طباعتها للعام 2010/2011م (213) عنواناً بعدد (6972789) نسخة، وبتكلفة مالية تقدر (4.400.000) دولار، كما تقوم الوزارة بتلبية احتياجات الطلبة المكفوفين لتوفير كتب مدرسية بطريقة (بريل) وتوزع مجاناً عليهم للصفوف (1-12)، وتقوم كذلك بتزويد مراكز محو الأمية لتعليم الكبار بالكتب الخاصة ببرنامج محو الأمية.

وفي المقابل تعاني الوزارة من عدم وجود مصدر تمويل دائم ومستمر لطباعة الكتب المدرسية والمطبوعات التربوية، وعدم توفر المنافسة الحقيقية بين المطابع الفلسطينية في محافظات غزة لطباعة الكتب المدرسية. وتحول سياسة الاحتلال الإسرائيلي والحصار والإغلاق المتكرر للمعابر دون وصول العديد من الكتب المدرسية التي تطبع في محافظات الضفة الغربية ومنها (كتب التعليم

المهني ، أدلة المعلم)، كما يشكل عدم التزام وزارة المالية بتسديد المستحقات المالية عن العام الماضي للمطابع عائقاً أمام دخول المطابع في عطاءات الكتب المدرسية.

## سادساً - التقنيات التعليمية:

- بلغت نسبة المباني المدرسية التي يتوفر فيها مختبرات حاسوب جيدة 42% من المباني، في حين يتوفر مختبر حاسوب غير جيد (أقل من P4) في 22% من المدارس، ولا يتوفر أي مختبر حاسوب في 36% من المدارس.
- ارتفعت نسبة المباني المدرسية التي يتوفر فيها مختبرات علمية من 63% من المدارس في العام 2004/2005 إلى 69.4% من المدارس في العام 2010/2011، فهناك 163 مبنى مدرسياً بها مختبر علمي كامل من إجمالي 235 مبنى مدرسي، مع توفر الأدوات والأجهزة العلمية في نسبة لا بأس بها من المدارس، وقد قامت الوزارة بتخصيص 5% من السلفة المدرسية خاصة بالمختبر المدرسي.
- ارتفعت نسبة المباني المدرسية التي يتوافر فيها مكاتب مدرسية من 33% من المدارس في العام 2004/2005 إلى 91.1% من المدارس في العام 2010/2011 حيث يوجد ما يقارب من (215) مكتبة مدرسية جاهزة مزودة بالكتب والأثاث وبعض الأجهزة، كما أن هناك كادراً بشرياً مثبتاً عدد (48) أميناً/ة مكتبة متخصص من حملة البكالوريوس والدبلوم، كما تم تعيين (92) أمين/ة مكتبة بنظام العقد فيصبح العدد 140 أميناً/ة مكتبة بنسبة 60% من إجمالي احتياجات أمناء المكتبات.

## سابعاً - تطوير المناهج الفلسطينية والبرامج العلاجية:

تعد المناهج الفلسطينية من أكبر التحديات التي تواجهها وزارة التربية والتعليم، فقد تسلمت الحكومة الفلسطينية همماً ثقیلاً يتعلق بالمناهج الدراسية لعدة اعتبارات:

- الاعتبار الأول: الشكوى المتزايدة من صعوبة وطول المنهاج الفلسطيني.
  - الاعتبار الثاني: ارتباط المنهاج مع الضفة الغربية مما يصعب اتخاذ قرارات أحادية بالتغيير.
  - الاعتبار الثالث: الآمال المعقودة على الحكومة بإحداث تغيير حقيقي في المنهاج.
- وعلى الرغم من ذلك استطاعت الوزارة تحقيق إنجازات ملموسة في مجال المناهج لكافة المباحث وبخاصة المباحث الأساسية (اللغة العربية، الرياضيات، العلوم، اللغة الإنجليزية) نذكر منها:

- تنفيذ برنامج متكامل لتحسين المناهج من خلال توفير أدلة للمعلمين في جميع المباحث الدراسية لجميع الصفوف (1-11) وقد قام بهذا العمل (750) من المعلمين والمشرفين خلال الصيف الماضي وتواصل العمل مع بداية العام الحالي 2010/2011 وقد تم اعداد (88) دليلاً في مختلف المباحث.
- زيادة عدد حصص اللغة العربية والرياضيات للصفين الثالث والرابع بواقع حصة واحدة أسبوعياً لكل مبحث، وزيادة عدد حصص اللغة العربية والرياضيات واللغة الإنجليزية للصف الثاني عشر (علوم إنسانية) بمقدار حصة واحدة أسبوعياً.

- زيادة عدد حصص التربية الإسلامية من 3 إلى 4 حصص أسبوعياً لتعزيز الثقافة الإسلامية ورفع مستوى الوعي بالدين الإسلامي.
- الانتهاء من إعداد الخطة السنوية للتجارب العملية لجميع المباحث العلمية ومراجعتها، كما تم الانتهاء من إعداد النسخة النهائية لدليل التجارب العملية لمباحث العلوم من الصف الخامس حتى الصف الثاني عشر.
- الانتهاء من إعداد المادة العلمية الخاصة بحق العودة، وتحكيمها من قبل خبراء من خارج الوزارة وداخلها والترتيب لعقد اجتماعات لكيفية إدخالها ضمن المنهاج الفلسطيني.
- التوسع في تعزيز حضور القدس في المناهج الفلسطينية بحيث تشمل مباحث التاريخ والجغرافيا والقضايا المعاصرة والتربية والفنية إضافة إلى محثي التربية الإسلامية واللغة العربية التي تم تطبيقها سابقاً، كما تم طباعة كتاب القدس والمنهاج الفلسطيني وتعميمه على المدارس.
- غدخال مادة محكمة عن " حق العودة " في أدلة المعلمين في بعض المباحث، وقد تم إعداد المادة بالتعاون مع دائرة شؤون اللاجئين بعد ورشات عمل عديدة.
- تنفيذ عدد من البرامج العلاجية خلال الإجازة الصيفية بالتعاون مع اليونيسيف استهدفت (10.000) طالب للصفوف من الثالث حتى السادس.
- تنفيذ برنامج التعليم المساند/التمكيني والذي استهدف جميع طلبة الثانوية العامة.
- تنفيذ برنامج التعليم العلاجي لطلبة الصف الحادي عشر والذي استهدف (1200) طالب.
- تنفيذ برنامج التعليم المساند والذي استهدف عينات مقصود من طلبة الصف الأول الأساسي في 24 مدرسة.
- تنفيذ برنامج علماء المستقبل والذي استهدف (50) طالبا وطالبة في الصفوف العاشر والحادي عشر.
- تطبيق نظام الانضباط المدرسي في جميع مدارس محافظات غزة، مع تشكيل لجان ضبط في المدارس والمديريات.
- تطبيق برنامج التعليم الإضافي والذي يستهدف كافة طلبة الثانوية العامة في محافظات غزة، من خلال (40) مركزاً منتشرة في كافة المديريات.
- الانتهاء من مشروع تصوير (52) درساً توضيحياً في مختلف المباحث، وتعميمها على مراكز ومصادر التعلم والمدارس.
- تعميم أربعة كتيبات تشتمل أهداف المحتوى والبنود الاختيارية للمحتوى وكذلك مادة تدريبية للصف السابع الأساسي في أربعة مباحث هي ( اللغة العربية، اللغة الإنجليزية، العلوم، الرياضيات) للفصل الدراسي الثاني، وإعداد مواد تدريبية للصفوف الرابع والحادي عشر في مباحث الرياضيات واللغة العربية.
- إعداد كتاب بعنوان " نماذج ممرحة من المنهاج الفلسطيني " وتوزيع 2000 نسخة منه.

### ثامناً - تطوير استراتيجيات التدريب أثناء الخدمة:

أولت الوزارة اهتماماً ملحوظاً لتدريب القوى البشرية أثناء الخدمة (المديرين، والمعلمين والمشرفين التربويين)، وتبنت الاستراتيجيات التكاملية التي تجمع بين النظري والعملي في هذا المجال، وبما ينسجم مع سياسات المراحل التعليمية التي تتضمن وجود معلم صف يدرس المباحث جميعها في الصفين (1-2)، ومعلمين اثنين لكل من الصفين (3-4) للمواد العلمية والأدبية، ومعلم متخصص للصفوف (5-12) بفرعيها العلمي والأدبي. كما يتم تدريب المديرين لتأهيلهم كمشرفين مقيمين في المدرسة، ومن أهم البرامج التي تقدمها الوزارة للتدريب أثناء الخدمة برامج تدريب مديري المدارس، وبرامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة (المعلم الجديد، البرامج الإلزامية، البرامج الاختيارية، البرامج التطويرية، والبرامج الريادية)

- وقد حققت الوزارة خلال مدة محدودة نقلة نوعية في مجال التدريب، تمثلت بما يلي:
- ربط التدريب بالمسار الوظيفي حيث أصبح التدريب أساساً للترقية والتنشيط في الوظيفة والنقل، وفي ضوء نتائج التدريب قامت الوزارة خلال العام الماضي بتنشيط 2000 معلم، كما قامت بتحويل 31 معلماً من نظام العقد الدائم إلى نظام العقد المؤقت لتقصيرهم خلال البرامج التدريبية.
  - تفعيل المعهد الوطني للتدريب حيث اكتملت هيكلية الوظيفة، وأصبح يقدم برامج تدريبية إدارية وحاسوبية متميزة، وقد نفذ المعهد الوطني للتدريب خلال العام الماضي فقط أكثر من 60 برنامجاً تدريبياً.
  - تنفيذ برنامج تدريبي متكامل للمعلمين الجدد (4100 معلم) حيث خضع المعلمون لبرنامج تدريبي مكثف امتد على مدار عام دراسي كامل، كما تم اعتماد آليات جديدة ومتكاملة لتقييم أداء هؤلاء المعلمين تمثلت بالاختبارات التحريرية والزيارات الميدانية والبحث الإجرائي والحضور والمشاركة الفاعلة.
  - تم تنفيذ العديد من البرامج التدريبية التي استهدفت تطوير القدرات الإدارية والفنية لحوالي (750) مشرفاً تربوياً ومدير مدرسة، حيث تلقوا تدريباً مكثفاً حول مهارات الإدارة والإشراف، والبحث الإجرائي، وأساليب التدريس، والقياس والتقييم.
  - تنفيذ ورشات تدريبية لمربيات رياض الأطفال والمرشدين وأمناء المكتبات وأمناء المختبرات العلمية استهدفت حوالي 300 مربية و200 موظف في مختلف المديريات.

## تاسعاً - تطوير التجهيزات والإمكانات المادية:

- استطاعت الوزارة توفير كمية من الأجهزة والمعدات، حيث وفرت التجهيزات التالية للمدارس والمديريات خلال العام 2010 بدعم ذاتي من الوزارة أو بتمويل خارجي من جمعيات ومؤسسات محلية ودولية:
- تزويد عدد (9) مختبرات علمية بالأجهزة المخبرية والأدوات والمواد الكيميائية وذلك ضمن المرحلة الأولى من مشروع الإغاثة الإسلامية، وافتتاح (8) مختبرات علمية في مديريات القطاع.
  - إنجاز صيانة كاملة وتوفير أحبار وماسترز لماكينات السحب والتصوير الخاصة بالامتحانات، بالإضافة لتزويد الوزارة بكمية كبيرة من ورق A4.
  - توريد ماكينات تصوير وطابعات ملونة وليزر وفاكسات وسكترات ومسجلات وتلفزيونات بعدد إجمالي بلغ حوالي (250) جهازاً.
  - توريد وحدات تقطير، لتحضير الماء المقطر وذلك بدعم من البنك الدولي (لها قدرة تشغيلية 10 لتر/ساعة).
  - توريد أكثر من (50) جهاز لاب توب (Hp) وأكثر من (90) جهاز حاسوب مكتبي ضمن مشروع حوسبة ملف الطالب الممول من اليونيسيف ومشاريع أخرى.
  - تصنيع عدد من الأجهزة في مراكز المصادر منها: عداد حسابي ثلاث خانوات، توليد الطاقة الكهربائية من حركة مرور السيارات على الطريق، اللوحات التعليمية، تجارب لإنتاج لوحة الكترونية مضيئة دوارة لحركة الدم في جسم الإنسان .
  - توزيع أكثر من (10000) حقيبة مدرسية مقدمة من جمعيات ومؤسسات خيرية.

## عاشراً - تحسين مستويات الصحة المدرسية والإرشاد النفسي والسلوكي:

وضعت الوزارة منذ الحصار على غزة وبعد الحرب مباشرة أمام تحديات صحية مباشرة وغير مباشرة، وأمام مشاكل سلوكية ونفسية ناتجة من الضغط النفسي الذي تعرض له الأطفال بعد الحرب مباشرة، وقد باشرت الوزارة بخطة شاملة لتحسين الوضع الصحي والنفسي للطلبة، وقد ترتب على ذلك تحقيق إنجازات واضحة في هذا المجال، يمكن تلخيصها كما يلي:

- زيادة عدد المرشدين في المدارس بنسبة 45% حيث أصبح هناك مرشد في أكثر من 99% من المدارس، كما تم وضع معيار مرحلي ليصبح نصيب كل مرشد لا يزيد عن 400 طالب.
- بدأت الوزارة بتدريب حوالي 600 معلم على مبادئ تقديم الإرشاد والدعم النفسي ليسهموا في تخفيف الضغط عن المرشدين.
- تفعيل اللجان الصحية في كافة المدارس وأرسلت تعليمات مشددة بهذا الخصوص.
- رفع مستوى التنسيق مع وزارة الصحة ووكالة الغوث وبرنامج غزة للصحة النفسية والجامعات وبعض المؤسسات المهنية المختصة في الإرشاد من خلال لجنة موسعة تقوم على تطوير معايير للصحة النفسية.
- تنفيذ مسح ميداني خاص بسلوكيات الطلاب في فلسطين، وتم استخلاص النتائج والبدء في دمج البرامج العلاجية لتلك السلوكيات في خطة الوزارة.
- تنفيذ مشروع النقصي الخاص بأمراض الثدي في مختلف المديريات بالتعاون مع وزارة الصحة.
- تجهيز 6 عيادات أسنان لمديرية قطاع غزة، وقد باشرت تلك العيادات عملها مع بداية العام 2010/2011.
- تزويد مياه صالحة للشرب لجميع المدارس في مختلف المديريات بدعم من اليونيسف والإغاثة الإسلامية وقطر الخيرية وجهات أخرى.
- حفر 10 آبار مياه ارتوازية في مناطق مختلفة في قطاع غزة، وتوفير 6 سيارات لنقل المياه.
- توزيع مواد غذائية على الطلبة تمثلت بالبسكويت والحليب وذلك من خلال برنامج الغذاء العالمي ليشمل 160 مدرسة (92400 طالب وطالبة)، والمعجنات على 20 مدرسة لحوالي 12,500 طالب وطالبة الممول من الإغاثة الإسلامية. كما تم الانتهاء من تنفيذ مشروع الرصد التغذوي (الأوزان والأطوال) والذي ينفذ في (14) مدرسة.

## حادي عشر - تطوير نوعية الامتحانات والقياس والتقويم التربوي:

- تم خلال العام الدراسي الحالي والماضي استحداث آليات جديدة في مجال القياس والتقويم التربوي ساهمت في تقديم مؤشرات نوعية حول التحصيل الدراسي للطلبة، وقد تمثلت تلك الآليات بما يلي:
- استحداث ملفات الإنجاز للطلبة كأحد معايير تقييم أداء الطالب، وقد خصص لهذا الملف 7% من إجمالي درجة الطالب، ويتضمن خلاصة نشاط وإبداعات الطالب في المباحث المختلفة.
  - استحداث البحث العلمي كأحد مؤشرات تقييم أداء الطالب، حيث تم تكليف الطلبة بتقديم بحث علمي متميز في كل مبحث، وذلك بهدف تشجيع الطلبة على البحث العلمي وقد تم تطوير دليل للبحث العلمي ليسترشده به الطلبة

والمعلمون، كما تم تشكيل لجنة للبحث العلمي تقوم على متابعة هذا الموضوع، وقد خصص لهذا الملف 8% من إجمالي درجة الطالب.

- استحداث الاختبارات الموحدة (حكومة، خاصة، وكالة الغوث) للصفوف الرابع والسابع والحادي عشر بهدف تطوير معايير موحدة للمقارنة بين مستويات الحصيل المختلفة، وضمان نوعية الاختبارات المقدمة للطلبة.
- بناء خطط علاجية في اللغة العربية والرياضيات للصف الرابع الأساسي، وإعداد مواد مختلفة لتدريب الطلبة على التعامل مع الاختبارات الدولية (TIMSS 2011) والتي ستعقد في مايو 2011م.
- تم تطبيق الاختبارات الوطنية للصفين الرابع والعاشر في مواد اللغة العربية والرياضيات والعلوم بشكل موحد بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

## ثاني عشر - تفعيل النشاط الطلابي والإعلام التربوي:

- تنفيذ مهرجانات ثقافية ومعارض فنية في مديريات القطاع الست وقد اشتملت على جميع الأعمال الفنية (مطرزات، رسومات، فن تشكيلي...) التي أنتجها الطلبة وفق خطة المسابقات التي وضعتها الوزارة، وكذلك أعمال لبعض المعلمين ذوي المواهب الفنية.
- تنفيذ مخيمات صيفية قرآنية استهدفت أكثر من (1200) طالب وطالبة في كافة المراحل الدراسية بجميع محافظات غزة.
- تنفيذ مسابقات لتصنيع الأجهزة العلمية لطلبة الصفوف (7-8-9-10-11-12).
- تنفيذ أنشطة كشفية (عروض كشفية - فن التخيم - صيحات كشفية - أناشيد كشفية - معارض كشفية) في المهرجانات التي أقامتها مديريات التربية والتعليم.
- تنفيذ مخيمات الإبداع العلمي والتي استهدفت (400) طالب وطالبة في المرحلة الأساسية العليا في كافة محافظات غزة من المبدعين وأصحاب المواهب الثقافية والعلمية المختلفة.
- تنفيذ مخيمات الإبداع الأدبي (شعر، خطابة،..) والتي استهدفت (300) طالب وطالبة في الصفين التاسع والعاشر في كافة محافظات غزة.

## المحور الثاني- ملامح الخطة الاستراتيجية والتطلعات المستقبلية:

عملت وزارة التربية والتعليم خلال الفترة من 2003 - 2007 على خطة استراتيجية مشتركة بين شطري الوطن في الضفة الغربية وقطاع غزة، ثم بدأ العمل المشترك خلال العام 2007 لإعداد خطة استراتيجية جديدة لمدة خمس سنوات 2008 - 2012، وما إن انتهى العمل على إعداد الخطة حتى حدثت القطيعة بين الضفة الغربية وقطاع غزة بعد الحسم مباشرة، وترتب على ذلك توقف الجهات المانحة عن التمويل، وامتناع الوزارة في رام الله عن تحويل مخصصات الوزارة من المشاريع الواردة في الخطة الاستراتيجية.

وقد اعتمدت الوزارة خلال الفترة من 2008 - 2009 على الخطط المرحلية الطارئة قصيرة المدى، ثم بدأت في 2010 في إعداد خطة متوسطة المدى (سنتين) من خلال تحليل الخطط الاستراتيجية السابقة ودراسة الواقع الحالي للتعليم الفلسطيني، وفي ضوء ذلك تم تحديد أهداف واقعية وطموحة للتعليم الفلسطيني ليتم تحقيقها خلال الفترة من 2011 - 2012، وتتمركز الخطة في ثلاثة محاور رئيسية هي:

**المحور الأول: زيادة فرص التحاق الأطفال في سن التعليم والطلبة في جميع مراحل التعليم وتحسين مقدرة النظام على الاحتفاظ بالطلبة (الالتحاق)**

**المحور الثاني: تحسين نوعية التعليم والتعلم. (النوعية)**

**المحور الثالث: تطوير القدرات في التخطيط والإدارة وتحسين الأنظمة المالية والإدارية واستخدامها. (الإدارة)**

وقد تضمن كل محور مجموعة من الأهداف الفرعية المنتمية له والتي ستسهم في تحقيق مؤشراتته، كما أن كل هدف فرعي يتضمن عددا من البرامج والأنشطة المطلوب تحقيقها، وسنسوق فيما يلي الأهداف الفرعية المنتمية لكل محور:

**المحور الأول- زيادة فرص التحاق الأطفال في سن التعليم والطلبة في جميع مراحل التعليم وتحسين مقدرة النظام على الاحتفاظ بالطلبة (الالتحاق)، ويتضمن الأهداف الفرعية التالية:**

- الهدف الفرعي ( 1 ) : زيادة معدلات التحاق الطلبة بما فيهم ذوو الاحتياجات الخاصة الجسدية والنفسية.
- الهدف الفرعي ( 2 ) : زيادة مقدرة النظام التربوي على الاحتفاظ بالطلبة.
- الهدف الفرعي ( 3 ) : توفير فرص للتعليم غير النظامي وتوفير فرص استكمالية لمن تخرج من التعليم غير النظامي.

**المحور الثاني- تحسين نوعية التعليم والتعلم. (النوعية)، ويتضمن الأهداف الفرعية التالية:**

- الهدف الفرعي ( 1 ) : توفير فرص التدريب النوعي للمعلمين من خلال استراتيجية تدريب واضحة.
- الهدف الفرعي ( 2 ) : تطوير نوعية الإشراف التربوي في المدارس الحكومية.
- الهدف الفرعي ( 3 ) : تطوير المهارات الإدارية والفنية لمدراء المدارس.
- الهدف الفرعي ( 4 ) : تطوير ومراجعة المناهج والكتب المدرسية للصفوف (1-12) وتعديلها.
- الهدف الفرعي ( 5 ) : تحسين المرافق التعليمية بما فيها البنية التحتية: الأبنية المدرسية والأثاث والمعدات والمواد التعليمية والمختبرات والمكتبات في جميع المستويات.
- الهدف الفرعي ( 6 ) : استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم والتعلم.

- الهدف الفرعي ( 7 ) : تحسين الخدمات الإرشادية والصحية في المدارس.
- الهدف الفرعي ( 8 ) : تحسين الأنشطة الطلابية في جميع مستويات التعليم.
- الهدف الفرعي ( 9 ) : تحسين نتائج الطلبة في الاختبارات الموحدة والوطنية والدولية.

### المحور الثالث - تطوير القدرات في التخطيط والإدارة وتحسين الأنظمة المالية والإدارية واستخدامها. (الإدارة)، ويتضمن الأهداف الفرعية التالية:

- الهدف الفرعي ( 1 ) : مراجعة وتعديل الهيكل التنظيمي لوزارة التربية والتعليم العالي.
- الهدف الفرعي ( 2 ) : التوجه نحو اللامركزية في الإدارة التربوية وإعطاء المزيد من الصلاحيات للمديريات.
- الهدف الفرعي ( 3 ) : تطوير مهارات استخدام الحاسوب والقدرات الإدارية لدى الموظفين.
- الهدف الفرعي ( 4 ) : تطوير نظم المعلومات وقواعد البيانات في الوزارة.
- الهدف الفرعي ( 5 ) : تعزيز التعاون والتنسيق ما بين الوزارة وشركائها.



## المحور الثالث- التحديات والاحتياجات:

### أولاً-التحديات:

#### 1. الحصار والأزمات الطارئة:

لا مجال للشك في أن هذا هو العائق الأساسي أمام وزارة التربية والتعليم العالي، مما انعكس سلباً على جودة التعليم الفلسطيني، فالمدرسون والطلبة يعانون من ضغوط لا تنقطع، بل هم أيضاً عرضة للخطر بالمعنى الكامل للكلمة، ولا شك أن فرص التعلم النوعي قد تقلصت- بشكل كبير- نتيجة للتأثيرات النفسية والاقتصادية والاجتماعية لتلك الظروف الطارئة على النظام التربوي برمته، كما توقفت بعض البرامج الهادفة إلى تحسين جودة التعليم كبرنامج الطلبة الجرحى، في حين تم استئناف بعض البرامج الأخرى كبرنامج التعليم الموازي بعد أن كان متوقفاً لمدة تزيد عن عامين.

لقد أفرزت الحرب الأخيرة على قطاع غزة واقعا تربويا مريرا، فقد واجهت وزارة التربية والتعليم العالي منذ نهاية الحرب في مطلع العام 2009م حرباً أخرى من نوع آخر، فقد قام الاحتلال بتدمير عدد كبير من المدارس إما كلياً أو جزئياً، ومنعت القنصلية من الدخول بفعل الحصار، ودمر أثاث العديد من المدارس، وتأخر دخول الكتب المدرسية، كما عانى كثير من الطلبة من أوضاع نفسية وسلوكية صعبة كنتيجة لما تعرضوا له خلال الحرب، رغم ذلك كله، سعت الوزارة نحو استثمار غالبية الموارد البشرية والمالية لمعالجة هذه القضايا، ولعل من العجيب وغير العادي أن يتمكن النظام المدرسي من الحفاظ على وجوده بل وأن يتوسع في ظل هذه الظروف.

#### 2. المنهج الموسوعي والمثقل بالمعلومات:

بالرغم من نجاح عملية تصميم وتطوير المناهج الفلسطينية الجديدة بصفة عامة، فقد ظهرت قرائن بعد بضع سنوات من تطبيق هذه المناهج تشير إلى وجود مشكلة خطيرة تتمثل في العبء المنهجي الزائد، فقد اتفقت آراء المدراء والمدرسين والآباء والطلاب والمشرفين التربويين على أن المنهج الجديد هو "مفرط في الطول" و"غاية في الصعوبة". ولا شك أن لهذا الأمر محاذيره من حيث الجودة ووثاقه الصلة.

إن ارتباط المنهج الفلسطيني الواحد في الضفة الغربية وقطاع غزة، يستوجب منا أعلى قدر من التنسيق والتناغم، ليتم الوصول لآلية واضحة ومحددة وموحدة وملزمة للجميع في التعامل مع المنهج سواءً بالتعديل أم الحذف أو الإضافة، ولعل ضعف التنسيق الواضح كنتيجة للوضع الراهن يشكل عقبة أساسية أمام التوصل لصيغة موحدة وشاملة لتعديل المناهج، ولعل واقع المناهج هو أحد العوامل الأساسية التي تفسر النتائج التي خلصت إليها دراسة TIMSS 2007، ونتائج الاختبارات الوطنية والموحدة.

#### 3. ضعف التحاق الطلبة في بعض فروع التعليم الثانوي:

هناك خلل خطير في معدلات التحاق الطلبة بين فروع الدراسة الثانوية المختلفة، وأكثر ما يدعو للقلق هو تناوّل التحاق الطلاب بالقسم العلمي، وذلك بسبب عامل العرض والطلب وبسبب العوائق، وعلى العكس من هذا، لا يزال قسم العلوم الإنسانية آخذاً في التوسع والزيادة من حيث إقبال الطلبة عليه، مما يثير الشكوك فيما يتصل بمستقبل الفروع الأخرى.

إن استمرار هذا التوجه سيترتب عليه استمرار انخفاض عدد الطلاب الذين يحتمل التحاقهم بالفرع العلمي في التعليم الثانوي وبالتالي استمرار زيادة نسبة الطلبة في فرع العلوم الإنسانية، وتزداد خطورة هذه المشكلة إذا ما أخذنا في الحسبان أن التعليم المهني لا يمثل خياراً حقيقياً لطلاب المرحلة الثانوية، ومن هنا فإن التصدي لمعالجة هذا الخلل وآثاره يتطلب تغييرات في سياسة المناهج في المرحلتين الأساسية والثانوية كما يتطلب إصلاح التعليم المهني -الذي تم التخطيط له بالفعل- في المستويات الثانوية، إلا أنه يتطلب أيضاً مراجعة نظام الالتحاق بالتعليم العالي المعمول به حالياً على مستوى الجامعات والكليات المتوسطة فضلاً عن سياسة المعونات التي تقدم للطلبة.

#### 4. جودة المدرسين وفعاليتهم وحوافزهم ودافعيتهم:

إن أعداد المدرسين خلال الخدمة يتوقف- إلى حد بعيد- على مشاريع فردية يتم تمويلها من قبل جهات دولية مانحة، وبالتالي فإنه لا بد من تطبيق إستراتيجية ورؤية وطنية بهذا الخصوص، وفضلاً عن هذا، فإن العبء التدريسي الزائد وتأثير وجود طاقم تدريسي جديد نتيجة لاستكاف العديد من المعلمين ذوي الخبرة، وإعادة توزيع المدرسين الاضطرابي وانعدام الحافز لتحسين نتائج تعلم الطلاب لها أثرها الذي لا يخفى على مستوى جودة وكفاية المدرسين، ومع ذلك فإن العديد من المدرسين الجدد قد أثبتوا كفاءة والتزاماً عالياً خلال العام السابق، وبالتالي بدأت مشكلة نقص الخبرة تذوب شيئاً فشيئاً، وإذا كان النظام التعليمي الحالي قد استطاع أن يصمد في ظل الظروف الحالية والسابقة، فإن هذا الصمود لم يكن ليتحقق لولا صدق الانتماء وإخلاص العمل.

#### 5. ضعف خدمات التوجيه والإرشاد والدعم الخارجي للمدارس:

إن الإشراف والتوجيه والإرشاد -بل وحتى الخدمات الأكثر تخصصاً مثل خدمات الدعم الخارجي للمدارس- هي أمور لا غنى عنها في سبيل تحسين جودة التعليم خاصة بعد الحرب الأخيرة على غزة، حيث تزداد أهمية هذه الخدمات في دعم مدراء المدارس والمدرسين، وفي تيسير مشاركة الآباء وفي إيلاء الاهتمام بكل طالب من الطلبة على حدة. إن غالبية المدارس في قطاع غزة لا تنتفع حالياً بهذه الخدمات بالطريقة المناسبة، وذلك نتيجة لاستكاف العديد من المرشدين عن عملهم منذ ما يزيد عن عام، إضافة إلى أن المرشد الواحد مطلوب منه تقديم الدعم النفسي والإرشادي لأكثر من 500 طالب، كما أن هناك ضعفاً واضحاً في برامج الإرشاد المقدمة من الجمعيات والمؤسسات الوطنية والدولية نتيجة لكونها تخدم أهدافاً محددة تتعلق بالتمويل لتلك البرامج بعيداً عن احتياجات الطلبة النفسية والإرشادية.

#### 6. عدم القدرة على تطبيق النظام اللامركزي في التعليم:

لا يزال نظام التعليم في فلسطين نظاماً مركزياً وهرمياً، وقد سعت الوزارة دوماً نحو الوصول إلى اللامركزية شيئاً فشيئاً، إلا أنه بدا واضحاً أن الميدان التربوي غير مهياً حالياً لتطبيق النظام اللامركزي، ولعل هذا أحد العوائق الرئيسية أمام المشاريع والمبادرات الحالية التي تلح على التطور الذاتي للمدارس وعلى التقويم الذاتي والتخطيط القائم على المدرسة، ... الخ، وهي أمور يعتقد أنها ستحدث فرقاً جوهرياً من حيث جودة ونوعية التعليم المدرسي.

7. كثرة المشاريع الموجهة وفقاً لقانون العرض والتي تفتقر إلى رؤية استراتيجية وإلى تقييم التأثير الضروري في استجابة جزئية للحاجات المتزايدة لنظام التعليم الفلسطيني:

تسبب قصور التنسيق بين الجهات الدولية المانحة والوزارة في كثرة المشاريع والمبادرات التي تتجه في معظمها نحو العرض، والتي عادةً ما يكون استمراريتها وأثرها المحتمل على تحسين الجودة غير متوافقين مع الرؤية العامة، كما تفتقر في كثير من الأحوال إلى تصور لنظام تقييم داخلي في هذه البرامج والسياسات، وحينما تجرى عمليات التقييم فإنها تنزع إلى التركيز على المدخلات إلى نظام التعليم بدلاً من التركيز على نتائج تعلم الطلاب أو القدرات المؤسسية للمدرسة.

#### 8. ضعف الميزانيات المخصصة للوزارة:

حيث إن الضائقة المادية التي تمر بها الحكومة في غزة انعكست بصورة كبيرة على ميزانية وزارة التربية والتعليم، وبالتالي عانت الوزارة من ضعف عام في النفقات والميزانيات، وقد ترتب على ذلك عجز كبير في تغطية احتياجات المديرية والمدارس والمعلمين والطلبة من الأدوات المساندة والخدمات.

#### 9. امتناع الجهات المانحة عن تقديم الدعم المباشر للوزارة:

بعد الانقسام مباشرة، سحبت العديد من الدول المانحة دعمها للبرامج المختلفة وبخاصة برامج بناء وتأهيل المدارس وبرامج التدريب التربوي والدعم النفسي، فقد توقف المشروع الفنلندي والبلجيكي والألماني والسويدي والروسي إضافة إلى مشاريع أخرى كثيرة عن دعم التعليم في قطاع غزة، واقتصر الدعم على البرامج التي يتم تنفيذها في الضفة الغربية فقط، وهذا الأمر تسبب بتوقف مشاريع تفوق قيمتها 100 مليون دولار، واستمرت بعض المؤسسات كاليونيسيف واليونيسكو والإغاثة الإسلامية وقطر الخيرية وغيرها في دعم قطاع التعليم ولكن بصورة محدودة لا تلبي كافة احتياجات الوزارة من البرامج والمشاريع.

## ثانياً- الإحتياجات:

- توفير آلية واضحة تكفل تمويل المشاريع المتوقفة منذ سنوات بسبب الحصار وبخاصة مشاريع بناء المدارس وتأثيرها ومشاريع تجهيز المدارس بالحواسيب والأجهزة المختلفة.
- توفير التجهيزات اللازمة لضمان كفاءة برنامج إدارة المعلومات التربوية الذي قامت الوزارة بتنفيذه، وبخاصة شبكة Wi- Max والتجهيزات والتمديدات المتعلقة برفع كفاءة هذا النظام.
- إقرار هيكلية الوزارة حسب التعديلات المقترحة والتي تتواءم الواقع التربوي الجديد.
- إنهاء ملف معلمي العقود والموظفين المساندين من خلال تثبيتهم لخلق جو من الاستقرار الوظيفي لديهم.
- مساعدة الوزارة في توفير الدعم اللازم لقطاع التعليم من خلال طرح قضايا التعليم في الزيارات الخارجية للمسؤولين في الحكومة، والوفود المتضامنة.
- توفير الميزانيات المطلوبة للتغلب على الصعوبات الفنية المتمثلة في المنهاج وضعف مستوى الطلاب وخدمات الإرشاد والتوجيه.
- إعطاء أولوية للقطاع التعليمي من خلال تخصيص ميزانية مناسبة لوزارة التربية والتعليم من وزارة المالية؛ لتغطية الأنشطة الضرورية التي تقوم بها الوزارة.
- منح الوزارة المزيد من الصلاحيات في التعيينات واتخاذ القرارات في مختلف الجوانب وشتى المجالات.
- زيادة عدد الأراضي المخصصة لبناء مدارس حكومية، وتوفير أراضٍ مناسبة في مناطق الاكتظاظ السكاني.
- العمل على تخصيص ميزانية واضحة لتطوير لتطوير الكادر البشري.